

# قضية التطور في الأدب

بقلم محمود الكراشي

حسبها أن تنظر الى التقويم (الروزنامة) ، فمتى عرفت الوقت ، عرفت القيمة .

لان المفهوم العامي للتطور ينظر الى التطور على انه عملية مستمرة ، وان التاريخ الثقافي مجموعة مراحل ، كل مرحلة هي بالضرورة ارقى من سابقتها .

على حين ان العلماء التطوريين يسقطون من حسابهم تماما فكرة «حتمية التقدم» ، ويؤكدون - حتى الاوائل منهم - على ان مرحلة متقدمة قد تعقبها مرحلة متدهورة ، والعكس . فلا يمكن للتعاقب الزمني أن يكون دليلا على التقدم الاجتماعي والثقافي . وكثيرا ما تجيء الظواهر المتقدمة في الزمان متأخرة في التطور . ولقد أدرك ذلك الدكتور محمود فهمي زيدان في بحثه عن الاستقراء حيث كتب : « لقد جاء مل بعد هيوم بقرن من الزمن أو يزيد ولكننا نرى ان هيوم اتخذ موقفا يتضمن خطوة جديدة نحو فهم الاستقراء ، ثم أتى مل وبالرغم من اعلانه انه تأثر بهيوم في موقفه الاستقرائي لم ينتفع بتلك الخطوة بل ارتد الى الوراء وزاد موقف فرنسيس ليكون شرحا وأتم ما بدأه . وبذا نعتبر موقف هيوم في الاستقراء أكثر تطورا من موقف مل منه . والشواهد كثيرة على ان تطور الافكار لا يسير دائما الى جنب مع زحف التاريخ » (٢) .

وما سبق أن لاحظته في تقويم بعض الاعمال الادبية هو ان بعضهم يحكمون على جودة العمل الادبي تبعا للمذهب حسب زمان ظهوره ، وقلت في ذلك : « واذا كان المنظور في التقدم مستمدا من التعاقب الزمني ، ومن المنهزم العامي في ان الزمان الاول قد تحول ، وان المذهب الواقعي خير من المذهب الرومانتيكي لانه جاء بعده ، وان المذاهب السريالية والرمزية والبرناسية وغيرها جاءت بعد الرومانتيكية والواقعية فهي خير منهما ، فان من حق القائلين بذلك أن يضيفوا : ان الادب في العصر العباسي خير منه في العصر الاموي ، وانه في عصر الانحطاط أفضل منه في العصرين السابقين لانه جاء بعدهما » (٣) .

من المؤكد ان العالم يعيش على الكلمات التي لا يكف عن ترديدها حتى ينبري مفكر ، او خبرة متكررة (خبرة تحطم الفباء) فيصنع ثغرة في حائط التماثل الصلب البليد . (ارنست دمنيه)

تنتمي قضية التطور في الادب الى نظرية التطور الاجتماعي والثقافي التي سادت في أوروبا القرن التاسع عشر واولئل العشرين قبل ظهور ما يعرف باسم «الاتجاه البنائي الوظيفي» حيث تراجعت امامه نظرية التطور في معظم الدراسات الاجتماعية والثقافية .

ورغم ان جذور فكرة التطور الاجتماعي قديمة لكنها لم تتحول الى نظرية علمية واضحة الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر معتمدة على «المماثلة البيولوجية» بتصورها للمجتمع كائنا عضويا حيا تدرس التغيرات الاجتماعية فيه كما تدرس التغيرات البيولوجية . وهي في ذلك شبيهة بما فعله الفرد أدلر في ميدان علم النفس حيث استعار له قانونا من قوانين البيولوجيا ، هو قدرة الكائن الحي على رد التوازن الى وظائف أعضائه : اذا قصر عضو منها في أداء وظيفته تام عضو آخر بتعويض ذلك القصور . فخرج من ذلك بقانون عام يفسر على ضوءه ألوان النشاط النفسي التي يقوم بها الانسان .

الا ان نظرية التطور الاجتماعي نفسها ، هي كما سنرى ، خلاف «المفهوم العامي للتطور» الذي يتردد في كتابات أدونيس وبعض الآخرين .

وكنت في بحثي «المغامرة الروائية ومصادرها» (١) قد أشرت الى هذا المفهوم العامي للتطور الذي لاحظت انه الصفة الاساسية في بعض الكتابات التي أرادت أن تتزيا بالتاريخ وأن تجعل من الوقت معيارا للحكم .

ان شعارها هو : «التقويم بمقتضى التقويم» ، فلا حاجة الى الفكر والانفعال ، لا حاجة الى معاناة النقد ،

وقد يتساءل المرء : كيف ، اذن ، نحكم على الوضع الثقافي ان كان متقدما او لا ؟ والاجابة بسيطة هي اننا لا نحكم على الشيء الا من الشيء نفسه ، ندرسه أولا ثم نحكم عليه . وليس ثمة قانون يحتم سير التطور حسب خطوات معينة محددة .

الا ان اهم ما يميز المفهوم العامي للتطور عن نظريته التطور الاجتماعي هو قضية « التفاوت » . لان التطور الاجتماعي تطور متفاوت . فحتى حين يحدث « التطور » عند مجتمع من المجتمعات ، فانه لا يعني التقدم في كل شيء ، بل يعني ان التقدم في بعض الامور يتبعه تأخر في بعض الامور أيضا من جهة ، وان التقدم لا يكون بالدرجة نفسها في كافة النواحي من جهة ثانية . ويمكنني ان اقدم المثال الواضح التالي :

لقد كانت الوسائل التجارية فيما مضى بدائية ، وكانت وسائط النقل تقوم على البغال والعربات والحمير ، وكان التجار يتصفون على الغالب بالامانة والصدق والوفاء .

وارتقت الوسائل التجارية اليوم ، وغدت وسائل النقل هي الطائرات والقطارات والبواخر والسيارات ، وانتشر الكذب والتدليس والغش وما الى ذلك . ولولا هذه المساوىء لما كان التطور الاجتماعي تطورا متفاوتا .

ويقول تايلور : « ان التقدم الذي يحزره احد العناصر الثقافية في مجتمع معين ، كثيرا ما يكون على حساب العناصر الاخرى ، او على حساب تلك الثقافة كلها » (٤) .

اما المفهوم العامي للتطور فيتصور ان التطور كلي ، ولذلك فانه يصف ظاهرة بالرقى تبعا لحدوثها مع ظاهرة اخرى راقية في زمن واحد .

فيمتدح قصيدة سخيقة ، او حركة ادبية ، لا لشيء فيها ، وانما لمجرد ظهورها في عصر الذرة واكتشاف الفضاء . وقد لا تكون هذه القصيدة او تلك الحركة الادبية ، الا كتلك المساوىء التي رافقت التقدم التجاري . وقد يكون الامر على العكس ، فيدم عملا لانه ظهر في احوال اجتماعية او اقتصادية غير حسنة ، وقد نبه الى ذلك ديفد ديتشس فقال : « اذا كنا نؤمن بان كل قيمة في السبب تنتقل دون تغيير الى النتيجة ، وان كل عمل ادبي ناشىء من ظروف اجتماعية لا نرتضيها لا بد ان يكون شيئا لا نرتضيه أيضا ، فان لدينا نظرة بسيطة الى الحياة ومشكلاتها » (٥) .

وعلى عكس المفهوم العامي للتطور يوضح لنا الناقد الماركسي جورج لوكاتش في كتابه « منعطف المصير » كيف صاحب الازدهار الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي ركود الادب ، منطلقا في كتابه من مبدأ التطور المتفاوت

الذي آمن به ماركس وانجلز . يقول لوكاتش : « فمن جهة أولى يحدث الازدهار الواسع في الاقتصاد الاشتراكي ، والانتشار السريع للديمقراطية البروليتارية وظهور عدة شخصيات قوية حركية من قلب الجماهير ونمو المنزغ الانساني البروليتاري في ممارسة العمال اليومية وممارسة رؤسائهم ، كل ذلك يحدث تأثيرا مهما ونوريا في شعور خيرة المفكرين في العالم الرأسمالي . بيد اننا نرى من جهة اخرى ، ان ادبنا السوفياتي لم يجاوز بعد تقاليد البورجوازية المنحطة التي تعارض تطوره » (٦) .

ومن هنا تتضح لنا خطورة المفهوم العامي للتطور حين يدخل ميدان النقد الادبي فيحول النقد الاجتماعي للادب ، وهو وصفي تفسيري ، الى نقد قيمي .

وكذلك فان نظرية التطور الاجتماعي تستند فيما تستند الى مبدأ التكيف مع البيئة ، وفي ذلك يقول جوليان ستوارد : « ان التكيف مع البيئة عامل هام في التطور الاجتماعي » (٧) ، على حين ان المفهوم العامي للتطور لا يأخذ في حسابه البتة هذا العامل في التطور ، ولا يأخذ حتى امكانية تكيف الشيء مع البيئة .

وهو يتغافل عن أمر هام هو العامل الداخلي في تطور شعب من الشعوب ، لان النظرة العامة تتخيل ان تطور ثقافة شعب ما ، انما هو بمطابقة ثقافته لثقافة شعب متقدم عليه ، على حين تنظر الابحاث التطورية الى نشأة الثقافة نظرة مختلفة ، فلكل ثقافة تاريخ خاص بها نشأ نتيجة التطورات الداخلية التي حدثت في تلك الثقافة وحدها ، وكذلك نتيجة للتأثيرات الغريبة الطارئة التي تتعرض لها هذه الثقافة من الخارج . اما المفهوم العامي فيحاول فرض ثقافة خارجية على المجتمع ، وهو ولا شك ، عمل مناف للتطور .

وثمة نقطة أكثر أهمية من سابقتها ، وهي ان التطور يشتمل فيما يشتمل على الانتقال من « المتجانس » الى « المتغاير » . فظهور الاتجاهات المختلفة في الادب بعد الاتجاه الواحد والنزعة السائدة ، دليل من دلائل التطور . ومن هذا يبدو لنا كم هي بعيدة عن روح التطور تلك النزعة السكولاستية التي تظهر في كتابات أدونيس داعية الى المذهب الواحد ، شائمة لاعنة كل من ليس من مذهبها .

وان ما يجب ان يدركه الكاتب الناشىء هو ان ذاته هي اهم ما ينبغي ان يكتشفه في قراءاته العديدة ، وانه ليس ثمة ما يحطم طموحه الادبي قدر اتباعه شكلا أدبيا لا يتفق مع مواهبه الخاصة .

واذا كنا نرثي لحال التطورية الاجتماعية كيف ابتذلت واستحالت مفهوما عاميا مغايرا للنظرية ، فاننا نذكر ان الابتذال قد اعتدى على بعض النظريات غيرها ،

## هوامش

- ( ١ ) مجلة « المعرفة » - دمشق - أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٤ .
- ( ٢ ) الدكتور محمود فهمي زيدان : « الاستقراء والمنهج العلمي » - بيروت ١٩٦٦ - ص ١٠٢ - ١٠٣ .
- ( ٣ ) « المعرفة » - أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٤ .
- ( ٤ ) Tylor , E.B. : Primitive culture , Vol . ١ PP 35 - 4١
- ( ٥ ) David Daiches : Critical Approches To Literature , Prentic - Hall , Inc ١965 - Ch 18
- ( ٦ ) « جورج لوكاتش » - تاليف هنري ارافون - ترجمة د. عادل عوا - دمشق ١٩٧٠ - ص ٨٧ .
- ( ٧ ) Steward , J .H. : Evolution and Social Types , in Sol Tax ( ed ) op . cit , pp . 40 - 42 .
- ( ٨ ) H . Coombes , Literature and Criticim , P . 8

فقد ابتذلت الفرويدية ، كما ابتذلت نظرية أدلر في « القصور والتعويض » ، واليوم يميز الماركسيون المعاصرون بين نوعين من الماركسية هما : الماركسية العلمية والماركسية المتذلة .

ويبدو لي ان كثيرا مما يدعى نقدا عندنا انما هو ثمرة الاتحاد بين الماركسية المتذلة والمفهوم العامي للتطور .

وعلى أية حال ، فلن يستفيد الناقد الادبي كثيرا او قليلا من عودته - في ميدان النقد - الى منابع النظرية التطورية بدلا من المفهوم العامي للتطور .

لان مجاله هو غير هذا المجال ، وكل ما يكتبه في النقد من هذا المنطلق انما هو خروج عن الموضوع . وانها لنظرية قد يستفيد منها عالم الاجتماع والثقافة والانثروبولوجي ، وقد يستفيد منها المؤرخ كذلك الى حد بسيط .

ولكن المؤرخ اذا اراد ان يدرس النشوء والارتقاء في ادب من الآداب لا بد ان يستعين بخبرة الناقد ونتائج اعماله التقييمية ، والا كيف سيفسر ارتقاء الادب وتدهوره من دون احكام نقدية تهديه في عمله ! اما ان يتحول الناقد الى مؤرخ يسير بهدي المفهوم العامي للتطور ، متخذا من « التقييم بمقتضى التقييم » شعاره ودينه فتلك مأساة النقد عندنا .

وليست مأساة النقد في ان الناقد يسقط على الادب مفهوما قديما عليه ان يستبدله بمفهوم جديد ، لان لكل عمل ادبي نظامه الشكلي الخاص ، وكيانه المميز ، على الناقد ان يكتشفه وينقده ، وهو يستعيد على عمله هذا بكل ثقافته وقراءاته والمنهج النقدي الملائم للنص المنقود .

وبينما ينزع النقد الحديث الى دراسة القصيدة بدلا من الشاعر ، والعمل الواحد بدلا من الاعمال الكثيرة ، نجد الدعوة تتجه عندنا الى دراسة كل الثقافة العربية وتقييمها ، ببضعة أسطر في صحيفة من الصحف اليومية .

وكل هذا لن يسهم الا في تأخر العمل النقدي ، واشغاله عن وظيفته ، ووظيفة الناقد ، كما سبق ان كتبت مرة ، هي : « أن ينتقل من العموم الى الخصوص ، وأن ينفذ الى صميم التجربة الادبية فيعيشها ويعبر عنها تعبير الفنان المتذوق واسع المعرفة » ، والناقد هو ذلك الذي تثقف انفعاله كما تثقف فكره ، وهو المبدع فسي اكتشافه وعطائه .

ولكن ... أين هو ذلك الناقد المثقف الفكر والانفعال ؟ انه ، وكما قال لورنس ، « نادر كالعنقاء » ( ٨ ) .

\*\*\*

صدر حديثا

رُكَا حَيَاتِ الصَّادِقِ لَوْعَا

وأغاني زهران

للشاعر

الليسانس للحور